

وزارة الشباب
قرار رقم ٨٨٢ لسنة ٢٠٠٢

وزير الشباب

بعد الاطلاع على قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الشباب :
وعلى القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٩٢ باعتماد النظام الأساسي لمراكز شباب المدن :
وعلى القرار رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٩٢ باعتماد النظام الأساسي لمراكز شباب القرى :
وعلى القرار رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠١ بتعديل بعض مواد النظام الأساسي لمراكز الشباب :

وبناء على ما عرضه رئيس قطاع الشباب :

قرر :

(المادة الأولى)

تعتمد لائحة النظام الأساسي لمراكز الشباب المرفقة .

(المادة الثانية)

يقصد في تطبيق أحكام هذه اللائحة ما يأتي :

الوزير المختص : وزير الشباب .

الجهة الإدارية المركزية : قطاع الشباب .

الجهة الإدارية المختصة : مديريات الشباب بالمحافظات .

(المادة الثالثة)

تلغى القرارات أرقام ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٢٠٠١ لسنة ١٩٩٢ و ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠١ المشار إليها .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ٢٠٠٢/٨/٨

وزير الشباب

دكتور / على الدين هلال

لائحة النظام الأساسي لراكز الشباب

الباب الأول

(الفصل الأول)

ماهية مركز الشباب وأهدافه وتأسيسه وشهادته

مادة ١ - مركز الشباب هيئة شبابية تربوية أهلية ذات نفع عام وله شخصية اعتبارية مستقلة ، يسهم في تنمية النشء والشباب باستثمار وقت فراغهم في ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية والوطنية ويسعى لإكسابهم المهارات التي تكفل تحمل المسؤولية في إطار القانون والسياسة العامة للدولة .

مادة ٢ - يهدف المركز إلى إعداد النشء والشباب وتنشئتهم لنشئة صالحة متوازنة وتنمية قدراتهم واكتشاف مواهبيهم ورعايابة إبداعاتهم . وللمركز أن يتتخذ كافة الوسائل ، السبل الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف وعلى الأخص ما يلى :

- ١ - تكوين الأسر والجماعات وفرق النشاط للتدريب على أساليب القيادة وممارسة المسؤوليات والمشاركة في وضع وتنفيذ البرامج وتنمية الجوانب المختلفة لشخصية الشباب واستثمار وقت الفراغ .
- ٢ - التدريب على ممارسة الديمقراطية وعلى المشاركة وال الحوار وقبول الرأي الآخر .
- ٣ - الإسهام في مشروعات الخدمة العامة والتطوع وبصفة خاصة مكافحة الأمية والوعي السكاني والصحي وحماية البيئة .
- ٤ - تزويد النشء والشباب بمهارات الفنية واليدوية المختلفة .
- ٥ - تكثيف الوعي بدور المرأة في المجتمع بتشجيع مساهمتها ومشاركتها في برامج الخدمة العامة وأنشطة الفتيات والأنشطة الرياضية .
- ٦ - إتاحة الفرصة للممارسة والتدريب على استخدام آليات التكنولوجيا الحديثة .
- ٧ - تكثيف الوعي بأهمية القراءة والبحث وتهيئة المناخ الصحي للإطلاع والاشتراك في المسابقات الثقافية المختلفة .

٨ - اكتشاف الموهوبين في كافة المعاللات ورعايتهم .

٩ - تنظيم وإعداد الفرق الكشفية والجouالة في المراحل السنوية المختلفة .

١- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية لكافه المراحل السنوية .

ماده ٣ - يباشر المركز اختصاصاته في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي تضعه الجهة الإدارية المركزية .

ماده ٤ - يجري تأسيس مركز الشباب والترخيص به وإشهاره وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ وطبقاً لأحكام هذا النظام .

مادّة ٥ - تقدّم الأوراق اللازمّة لإشهار المركز للجهة الإداريّة المختصّة ويجب أن يكون طلب الإشهار موقعاً عليه من الرئيس وأعضاء الجمعيّة التأسيسيّة ومرفقاً به خمس نسخ من الأوراق الآتية :

١ - نموذج يشتمل على اسم المركز ومقره وشعاره وتاريخ التأسيس .

٢ - بيان بأسماء الأعضاء المؤسسين وأخر بأسماء أعضاء مجلس الإدارة الأول
يشتمل على اسم العضو و الجنسية و ديناته و تاريخ و جهة ميلاده و مؤهلاته وعنوانه و مهنته .

٣ - محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية.

٤ - محضر اجتماع مجلس الادارة الأول .

٥ - قرار مجلس الإدارة بتفويض أحد أعضائه في تقديم أوراق الشهر.

٦ - النظام الأساسي مطابقاً للنموذج الذي تضعه الجهة الإدارية المركزية .

٧ - الإيصال الدال على سداد رسم الإشهار ومقداره خمسة جنيهات تورد للخزينة العامة ولا ترد في أية حالة من الحالات .

ويصدر قرار الجهة الإدارية المختصة بشهر مركز الشباب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الأوراق بعد اعتماده من الجهة الإدارية المركزية .

(الفصل الثاني)

أنواع العضوية وشروطها

ماده ٦ - أنواع العضوية :

(١) عضو مؤسس .

(٢) عضو عامل .

(٣) عضو تابع .

(٤) عضوية جماعية .

(٥) عضو منتب .

(٦) عضوية فخرية .

ماده ٧ - شروط العضوية :

اولاً - العضو المؤسس :

هو عضو الجمعية التأسيسية للمركز وهو عصو عامل له كافة حقوق هذه العضوية مدى الحياة ويعفى من سداد رسوم الاشتراك السنوي .

ثانياً - العضو العامل :

هو العضو الذي يحق له أن يشترك في المركز ويسهم في جميع انشطته ويتمتع بكل حقوق ويتحمل جميع الالتزامات المترتبة على هذه العضوية ، ويشترط فيه :

(١) أن يكون مصرى الجنسية .

(٢) لا يقل سنه عن ١٨ سنة .

(٣) أن يكون مقر إقامته بالمدينة أو القرية التي بها المركز .

(٤) أن يسدد الاشتراك المقرر لهذه العضوية .

(٥) لا يكون محروماً من مباشرة حقوقه المدنية والسياسية .

(٦) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة لم تصدر ضده أية أحكام نهائية في جنائية أو جنحة بعقوبة مقيدة للحرية .

(٧) لا يكون قد سبق فصله أو إسقاط عضويته من إحدى الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة ، ما لم تزل أسباب ذلك .

وتعتبر الزوجة التي يزيد عمرها عن ١٨ سنة ميلادية عضواً عاماً متى سدت رسم الاشتراك السنوي فقط ويكون لها كافة حقوق العضو العامل .
وفي حالة الطلاق يكون للمطلقة الحق في العضوية العاملة المستقلة بالمركز مع التزامها بسداد رسم الاشتراك السنوي المقرر للعضو العامل فقط .
وتسرى الأحكام الخاصة بزوجة العضو العامل على زوج العضوة العاملة .

ثالثا - العضو التابع :

هو العضو الذي يكون اشتراكه في المركز تابعاً للعضو العامل وتحصر هذه العضوية فيما يلى :

- (١) زوجة العضو العامل التي يقل عمرها عن ١٨ سنة ميلادية .
- (٢) أبناء العضو العامل الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة ميلادية .
- (٣) بنات العضو العامل غير المتزوجات اللاتي يقل عمرهن عن ١٨ سنة ميلادية .
- (٤) والدا العضو العامل .

وفي جميع الأحوال ، يكون للأعضاء التابعين للعضو العامل المترافق كافة الحقوق والالتزامات المقررة وفقاً لأحكام هذا النظام ويعاملون بنفس فئات الاشتراك السابقة على الوفاة كما يجوز لهم طلب العضوية العاملة المستقلة متى توافرت شروطها المقررة .

رابعا - العضوية الجماعية :

هي عضوية الهيئات التي تقع في نطاق المركز بفرض الاستفادة من إمكانات وخدمات المركز بالشروط التالية .

- (١) أن تتولى الهيئة المشتركة بعضوية جماعية الإشراف على ممارسة الأعضاء للأنشطة داخل المركز .

- (٢) أن تسدد الهيئة عن كل عضو تشارك به اشتراك العضو المنتسب المقرر بالمركز .

خامسا - العضو المنتسب :

هو العضو الذي تتوافر بشأنه كافة شروط العضوية العاملة ويقل سنه عن ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت تقديم طلب العضوية ، وينقل إلى سجل العضوية العاملة عند بلوغه ١٨ سنة ميلادية بشرط سداده الرسوم المقررة للعضوية العاملة .

سلسلاً - العضو الفخرى :

هو العضو الذي يقرر مجلس إدارة المركز قبوله بهذه الصفة نظراً لما أداه للدولة أو للمدينة أو للقرية أو للمركز من خدمات جليلة وتكون مدة هذه العضوية سنة واحدة قابلة التجديد ، ولا يسدد العضو الفخرى اشتراكاً أو رسمًا للاشتراك ويكون له الحق في الاستفادة بجميع مرتاد المركز والاشتراك في أنشطته .

ماده ٨ - يجوز قبول عضوية الأجانب من غير المصريين المقيمين في مصر إقامة دائمة أو مؤقتة في مراكز الشباب كعضوية مناسبة على أن يسددوا رسم الاشتراك المقرر وفقاً للائحة المالية للمركز .

(الفصل الثالث)

إجراءات العضوية والحقوق والواجبات

ماده ٩ - إجراءات العضوية :

(١) يقدم طلب العضوية إلى إدارة المركز على النموذج المخصص على أن يزكيه اثنان من الأعضاء العاملين بالمركز مضى على عضويتهما العاملة سنة على الأقل وذلك مقابل إيصال استلام مختوم بخاتم المركز ، ودرج أسماء طالبي الالتحاق بحسب تاريخ تقديم طلباتهم في سجل خاص يعد لهذا الفرض .

(٢) تقوم إدارة المركز خلال أسبوع من تاريخ تقديم هذه الطلبات بوضعها على لوحة معدة لذلك لمدة عشرة أيام ليبدى من يريد من أعضاء المركز ملاحظاته عليها كتابة إلى إدارة المركز .

(٣) تعرض طلبات العضوية على مجلس الإدارة في أول اجتماع له بعد انتهاء العشرة أيام مصحوبة بما يقدم عنها من ملاحظات سواء من إدارة المركز أو الأعضاء للنظر فيها .

(٤) يُخطر مقدم الطلب بقرار المجلس خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، وفي حالة القبول يجب على مقدم الطلب سداد الاشتراك المقرر طبقاً لأحكام هذا النظام في موعد لا يتجاوز شهر من تاريخ علمه بقبول طلبه ، والا اعتبر طلبه كان لم يكن ، ويعتبر مضى ثلاثة شهور على تقديم الطلب دون إخطار بالقرار قبولاً للعضوية .

وفي حالة الرفض يشترط أن يكون القرار مسبباً ، ولصاحب الشأن التظلم للجهة الإدارية المختصة في ميعاد غايته شهر من تاريخ إبلاغه أو علمه بالقرار ، وعلى الجهة الإدارية المختصة الفصل في التظلم وإخطار صاحب الشأن بالقرار خلال شهر ، ويجوز لصاحب الشأن الطعن في قرار الجهة الإدارية برفض التظلم أمام القضاء الإداري خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره برفض التظلم .

مادة ١٠ - واجبات وحقوق الأعضاء :

(أ) الواجبات :

يلتزم أعضاء المركز بالواجبات الآتية :

- (١) احترام نظام المركز ولوائحه .
- (٢) المحافظة على منشآت المركز ومنقولاته وملاءمه .
- (٣) استعمال مرافق المركز استعمالاً حسناً طبقاً للنظم المقررة .
- (٤) الوفاء بالالتزامات المالية المقررة .
- (٥) الالتزام بقرارات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتعليمات إدارة المركز .

(ب) الحقوق :

يتمتع الأعضاء بالحقوق الآتية :

- (١) دخول المركز في المواعيد المقررة .
- (٢) استعمال مرافق المركز وملاءمه ومزاولة الأنشطة طبقاً للنظم المعمول بها .
- (٣) اصطحاب زوار بالشروط والأوضاع التي يقررها مجلس الإدارة .

(الفصل الرابع)

إسقاط العضوية

مادة ١١ - تسقط العضوية عن أعضاء المركز في الحالات الآتية :

- (١) إذا فقد شرطاً من شروط العضوية .
- (٢) إذا تأخر عن سداد الاشتراك في موعد استحقاقه بعد التنبيه عليه بالسداد خلال فترة يحددها مجلس الإدارة بخطاب موصى عليه .

(٣) الفصل من عضوية المركز حسب الشروط والأحكام الواردة في هذا النظام ، ويعين على مجلس الإدارة في جميع الأحوال اصدار قرار بإسقاط العضوية وإخطار العضو كتابة بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القرار ، ولا يجوز للعضو الذي أسقطت عضويته استرداد أية رسوم أو اشتراكات أو تبرعات يكون قد قدمها للمركز نظير عضويته .

ماده ١٢ - تسقط العضوية نهائياً في جميع الأحوال إذا لم يقم العضو بسداد الاشتراكات ثلاثة سنوات متتالية وذلك بغير حاجة إلى إنذار العضو أو إخطاره ، ويجب على مجلس الإدارة أن يضمن استماراة العضوية حكم هذه المادة .

ماده ١٣ - يجوز لمجلس الإدارة إعادة العضوية إلى الأعضاء الذين أسقطت عضويتهم بسبب عدم سداد الاشتراك إذا سدوا جميع المبالغ المتأخرة عليهم وما قد يحدده مجلس الإدارة من غرامات بما لا يتجاوز قيمة الاشتراكات المقرر سدادها ويشترط في هذه الحالة أن يكون عدم السداد لعدم قدر قهري يقبله مجلس الإدارة .

الباب الثاني

مالية المركز

(الفصل الأول)

الاشتراكات والرسوم والتبرعات

ماده ١٤ - تبدأ السنة المالية للمركز من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي .

ماده ١٥ - يتعين على كل عضو أن يسدد الاشتراك السنوي في المواعيد المحددة وحسب الفئات المقررة لكل نوع من أنواع العضوية . وتحدد اللائحة المالية قيمة هذه الاشتراكات وطريقة تحصيلها والإجراءات التي تتبع في ذلك وأحوال الإعفاء من الاشتراك .

وتحصل إدارة المركز سجلاً خاصاً لقيد العضوية بأرقام مسلسلة وتحتم كل صفحة بخاتم المجهة الإدارية المختصة متضمنة اسم العضو وبياناته وتاريخ قرار مجلس الإدارة بالموافقة على قبول عضويته ، ويوقع عليه دونياً مع إثبات التاريخ من كل من أمين الصندوق ومدير المركز ، وتسدد الاشتراكات بإيصالات مسلسلة على أن يختتم كل إيصال بخاتم المركز والمجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٦ - الاشتراكات :

بعض مجلس الإدارة الاشتراكات السنوية لكل نوع من أنواع العضوية بحيث لا تتعدي قيمة الاشتراك ما يلى

(١) بالنسبة للمراكز التي تقع في المدن ٢٥ جنيهاً (خمسة وعشرون جنيهاً) للعضو العامل ، ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) للعضو التابع والمنتسب والجماعي .

(٢) بالنسبة للمراكز التي تقع في القرى ١٠ جنيهات (عشرة جنيهات) للعضو العامل ، ٥ جنيهات (خمسة جنيهات) للعضو التابع والمنتسب والجماعي .

(٣) ويجوز زيادة الحد الأقصى للاشتراك السنوي في بعض المراكز بعد موافقة الجهة الإدارية المركزية .

مادة ١٧ - الرسوم :

لمجلس إدارة إقرار تحصيل رسم التحاق للأعضاء الجدد ولمرة واحدة فقط أو أية رسوم إضافية على قيمة الاشتراك السنوي مقابل الخدمات الإضافية التي يقدمها المركز .

وفي جميع الأحوال لا يتم زيادة الاشتراكات أو فرض أية رسوم تحت أي مسمى إلا بموافقة صريحة من الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٨ - يجوز للمركز قبول تبرعات مالية أو عينية من الجهات أو الأفراد بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة .

(الفصل الثاني)

موارد مركز الشباب واحتياطات مراقب الحسابات

مادة ١٩ - تكون موارد المركز من :

(١) اشتراكات الأعضاء والرسوم التي تحددها اللائحة المالية المعتمدة من الجهة الإدارية المختصة .

(٢) حصيلة إيرادات الحفلات والمبارات

(٣) الإعانات

(٤) التبرعات والهبات التي يقبلها مجلس إدارة بشرط الموافقة الصريحة للجهة الإدارية المختصة .

(٥) الإيرادات الأخرى التي توافق عليها الجهة الإدارية المختصة .

ماده ٢٠ - على المركز أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى أحد المصارف أو مكاتب البريد ، وعليه بإخطار الجهة الإدارية المختصة برقم الحساب وبكل تغيير يطرأ عليه أو في الجهة المودع فيها الأموال خلال أسبوع من تاريخ التغيير .

ماده ٢١ - لا يجوز أن يتجاوز قيمة ما يصرفه المركز من مصروفات إدارية (٪ ٢٥) من مجموع إيراداته سنويًا إلا بموافقة الجهة الإدارية المختصة .

كما لا يجوز للمركز أن ينفق أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها ، وله أن يستغل فائض إيراداته أو استثمار جزء من أمواله الثابتة أو المنقولة لضمان مورد ثابت في أعمال محققة للربح على ألا يؤثر ذلك في نشاطه ، وذلك بعد الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة .

ماده ٢٢ - يراجع حسابات المركز مراقب حسابات من المقيدين بجداول المحاسبين القانونيين منتخبه الجمعية العمومية وتحدد مكافأته إذا تجاوزت مصروفات المركز أو إيراداته ٥ جنيه ، ويتولى الاختصاصات التالية :

- (١) مراجعة حسابات المركز أولاً بأول وفحص مستنداته ومطابقتها باللائحة المالية .
- (٢) مراجعة تطبيق بنود الميزانية ورفع ما يراه من ملاحظات لمجلس الإدارة للعمل على تلافيها . وإذا لم يقم المركز بذلك يقوم مراقب الحسابات بإخطار الجهة الإدارية المختصة بتقرير في هذا الشأن .
- (٣) مراجعة الحساب الختامي وعرضه على مجلس الإدارة مشفوعاً بتقرير مدعم بالمستندات المؤيدة .
- (٤) تقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية عن حالة المركز المالية . وإذا خلا مراقب الحسابات أو امتنع عن مباشرة اختصاصاته ، وبعد موافقة الجهة الإدارية المختصة ، يختار مجلس الإدارة من يحل محله على أن يعرض ذلك على أول جمعية عمومية .

الباب الثالث

الجمعية العمومية

تكوينها - موعدها واجراءاتها - نصابها - اختصاصاتها

ماده ٢٣ - تكون الجمعية العمومية لمركز الشباب من :

الأعضاء العاملين بالمركز المسددين لاشتراكاتهم والذين مضى على عضويتهم العاملة سنة على الأقل من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة بقبول العضوية حتى تاريخ اجتماع الجمعية العمومية ، ويستثنى من هذا الشرط مراكز الشباب التي لم يمض على إشهارها سنة .

ملاة ٢٤ - تجتمع الجمعية العمومية للمركز اجتماعاً عادياً مرة كل عام في موعد يحدده مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للمركز وتوجه الدعوة إلى الأعضاء ، على النحو التالي :

١ - بالنسبة لمراكز الشباب التي تقع في المدن :

توجه الدعوة من مدير المركز إلى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام بـأحدى الوسائلتين الآتيتين :

(أ) خطاب مسجل بعلم الوصول يبين به موعد ومكان وجدول الأعمال وذلك بالنسبة لمراكز الشباب التي لا يزيد عدد أعضائها العاملين عن ٦٠٠ عضو .

(ب) النشر في إحدى الصحف اليومية مع بيان موعد ومكان وجدول الأعمال ، وذلك بالنسبة لمراكز الشباب التي يزيد عدد أعضائها العاملين عن ٦٠٠ عضو .
في الحالتين يجب الإعلان في أكثر من مكان ظاهر بالمركز .

٢ - بالنسبة لمراكز الشباب التي تقع في القرى :

توجه الدعوة من مدير المركز إلى الأعضاء لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام بـخطاب مسجل بعلم الوصول يبين به موعد الاجتماع ومكانه وجدول الأعمال كما يجب الإعلان في أكثر من مكان ظاهر بالمركز .

وفي جميع الأحوال إذا تضمن جدول الأعمال انتخاب مجلس إدارة توجه الدعوة قبل موعد الاجتماع بمدة لا تقل عن خمسة وأربعين يوماً ، ويجب أن تتضمن الدعوة في هذه الحالة فتح باب الترشيح لتلقى الطلبات خلال أسبوعين من تاريخ توجيه الدعوة من توافر فيهم شروط الترشيح الموضحة بهذا النظام مرفقاً بها المستندات الازمة للترشيح ، وكذا الترشيح لمراقب الحسابات ، وبعد غلق باب الترشيح يجتمع مجلس إدارة المركز خلال أسبوع للتحقق من توافر الشروط الازمة في المرشحين وإخطار الجهة الإدارية المختصة بأسمائهم وملحوظاته عليهم في اليوم التالي ، وإعلان ذلك بمقر المركز ، ولمن أبديت بشأنهم ملاحظات التقدم للجهة الإدارية المختصة بالرد عليها مؤيدة بالمستندات خلال ثلاثة أيام

من تاريخ إعلان قائمة المرشحين ، وعلى الجهة الإدارية المختصة استبعاد من لا تتوافق فيهم شروط الترشيح وإخطار المركز بذلك . وتعلن كافة بنود جدول الأعمال برفقاته وكشف بأسماء الأعضاء الذين يحق لهم حضور الاجتماع موقع عليه من المدير وأمين الصندوق قبل الاجتماع بعده لا تقل عن خمسة عشر يوماً في مكائن ظاهرين على الأقل بالمركز .

ويحق لكل عضو من أعضاء الجمعية العمومية استلام صورة من الأوراق التالية من مدير المركز قبل موعد الاجتماع بعده لا تقل عن سبعة أيام نظير مبلغ خمسة جنيهات أو على نفقته الخاصة ، وهي :

(١) جدول أعمال الاجتماع .

(٢) تقرير مجلس الإدارة عن حالة المركز من كافة النواحي عن السنة المنتهية وخطة العمل للعام التالي .

(٣) الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية مقتتمداً من مراقب الحسابات .

(٤) مشروع الموازنة للسنة المالية التالية .

(٥) الاقتراحات المقدمة بشرط أن تقدم كتابة إلى مدير المركز في الموعد القانوني المحدد بهذا النظام .

(٦) صورة من القائمة النهائية للمرشحين لمجلس الإدارة ومراقب الحسابات في حالة إذا تضمن جدول الأعمال انتخاب مجلس الإدارة ومراقب الحسابات .

(٧) الموضوعات الأخرى الواردة بجدول الأعمال .

ويجب إخطار الجهة الإدارية المختصة بصورة من الدعوة وبنود جدول الأعمال والمرفقات قبل الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادي بخمسة وعشرين يوماً على الأقل وبثلاثين يوماً إذا تضمن جدول الأعمال انتخاب مجلس إدارة .

وعلى الجهة الإدارية المختصة أن تندب من يشرف على إعداد إجراءات الجمعية العمومية وتسيير عملها . وكذا حضور الاجتماع لمراقبة انعقادها وللمندوب حق الاعتراض وإبداء الملاحظات وإثبات ذلك في المحضر .

ماده ٢٥ - تختص الجمعية العمومية العادية بالنظر في المسائل الآتية :

- (١) التصديق على محضر الاجتماع السابق .
 - (٢) النظر في تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المنتهية وبرنامج النشاط وخطة العمل للعام التالي وتقرير مراقب الحسابات .
 - (٣) اعتماد الميزانية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة التالية .
 - (٤) انتخاب مجلس الإدارة أو شغل المراكز الشاغرة .
 - (٥) انتخاب مراقب الحسابات إذا جاوزت مصروفات وإيرادات المركز ٥٠٠ جنيه في السنة وتحديد مكافأته .
 - (٦) تحديد مكافأة المدير المترفع للمركز .
 - (٧) النظر في الاقتراحات المقدمة من الأعضاء والتي تقدم قبل اجتماع الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل بعد عرضها على مجلس الإدارة .
 - (٨) الموضوعات الأخرى الواردة في جدول الأعمال .
- ماده ٢٦ - يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، وإذا لم يكتمل العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاجتماع الأول .**
- ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً ، وفقاً لما يلى :**

- (أ) بالنسبة للمراكز التي يزيد عدد أعضائها على ألف عضو يكون الاجتماع صحيحاً بحضور (١٠٪) أو خمسين عضواً أيهما أقل من عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .
- (ب) بالنسبة للمراكز التي يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة عشر عضواً ويقل عن ألف عضو ، يكون الاجتماع صحيحاً بحضور ١٠٠ عضواً على الأقل من عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .
- (ج) بالنسبة للمراكز التي يقل عدد أعضاء الجمعية العمومية عن ثلاثة عشر عضواً ، يكون الاجتماع صحيحاً بحضور ٥ عضواً على الأقل من عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .

فإذا لم تتوافر هذه النسبة أو الحد الأدنى ترسل الجهة الإدارية المختصة الميزانية والحساب الختامي للجهاز المركزي للمحاسبات لفحصهما وإبداء ملاحظاته عليهما مع تكليف مجلس الإدارة بممارسة سلطات الجمعية العمومية في باقى بنود جدول الأعمال حين عقد أول اجتماع لها .

ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بعد الفحص بإرسال تقريره متضمناً ملاحظاته إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ٤٥ يوماً من تاريخ إرسالها ، وإذا لم يقم الجهاز المركزي للمحاسبات بالرد خلال هذه المدة اعتبر ذلك بمثابة موافقة على اعتماد الميزانية والحساب الختامي ، وإذا ورد رد الجهاز متضمناً ملاحظاته عليهما تقوم الجهة الإدارية المختصة بإعمال القانون واللوائح المنظمة في هذا الشأن وفقاً لنوع الملاحظات وطبيعتها .

مادة ٢٧ - إذا تضمن جدول أعمال الجمعية العمومية انتخاب مجلس إدارة يكون الاجتماع الأول صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة ، فإذا لم يكتمل العدد تؤجل إلى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً ، وفقاً لما يلى :

(أ) بالنسبة للمراكز التي يزيد عدد أعضائها على ألف عضو ، يكون الاجتماع صحيحاً بحضور (٢٥٪) أو سبعون عضواً وأيضاً أقل من الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .

(ب) بالنسبة للمراكز التي يزيد عدد أعضائها على ثلاثة عشر عضو ويقل عن ألف عضو ، يكون الاجتماع صحيحاً بحضور (٢٥٪) أو ١٥ عضواً وأيضاً أقل من عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .

(ج) بالنسبة للمراكز التي يقل عدد أعضائها عن ثلاثة عشر عضو يكون الاجتماع صحيحاً بحضور ٧٥ عضواً على الأقل من عدد الأعضاء العاملين الذين لهم حق حضور الاجتماع .

مادة ٢٨ - (أ) يكون التصويت في الجمعيات العمومية حضورياً وعلنياً بالطريقة التي يحددها مجلس الإدارة بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة بما يكفل التأكيد من نتيجة التصويت ، وإذا تضمن جدول الأعمال بنـد الـانتخابـات يكون التصويـت سـرياً .

(ب) لا يجوز للعضو أن ينوب غيره في حضور الجمعية العمومية أو التصويت على قراراتها ، ويتعين على كل عضو أن يثبت في ورقة الانتخاب العدد المطلوب انتخابه من المرشحين لعضوية مجلس الإدارة ، وكل بطاقة انتخاب غير مستوفاة أو بها كشط أو تغيير في البيانات أو الأسماء أو تحمل أية علامة أو إشارة تدل على شخصية العضو تعتبر باطلة .

(ج) يتعين تشكيل لجنة الانتخابات وفرز الأصوات بقرار من الجهة الإدارية المختصة ، ويجوز بناءً على طلب مجلس إدارة المركز موافقة الجهة الإدارية المختصة أن يتم ندب بعض أعضاء الهيئات القضائية للإشراف على الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتيجة .

مادة ٢٩ - (أ) تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يعتبر ذلك رفضاً للموضوع المعروض على الجمعية العمومية .

(ب) إذا لم تتوافق الجمعية العمومية على اعتماد الميزانية والحساب الختامي يعتبر ذلك بثابة طرح ثقة مجلس الإدارة ، وعلى مجلس الإدارة القائم دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد خلال ستين يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العادية ، بمراعاة نص المادة (٣٧) من هذا النظام ، وذلك للنظر في إسقاط مجلس الإدارة .

(ج) في حالة صدور قرار الجمعية العمومية بالإسقاط بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين ، يتم انتخاب مجلس إدارة جديد من بين أعضائها وذلك للمدة الباقيه لمجلس الإدارة الذي تم إسقاطه ، ويتم انتخاب في ذات جلسة الإسقاط .

(د) في حالة عدم صدور قرار الجمعية العمومية بإسقاط مجلس الإدارة يعتبر ذلك بثابة اعتماد لبند الميزانية والحساب الختامي

بالنسبة للقرارات الخاصة بانتخاب مجلس الإدارة يفوز المرشح الحاصل على أعلى الأصوات ، فإذا تساوى اثنان أو أكثر في عدد الأصوات تعاد الانتخابات بالنسبة للمتساوين في عدد الأصوات خلال أسبوع ، وإذا كان عدد المرشحين مساوياً للعدد المطلوب لانتخابه اعتبروا فائزين بالتزكية دون إجراء انتخابات .

(و) إذا كان عدد المرشحين أقل من العدد المطلوب لانتخابه يصدر الوزير المختص قراراً بتعيين مجلس إدارة مؤقت لحين اجتماع الجمعية العمومية في موعدها القانوني .

ماده ٣٠ - لا يجوز للجمعيات العمومية العادية أو غير العادية أن تنظر في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

ماده ٣١ - إذا حالت ظروف قهرية دون اجتماع الجمعية العمومية في الموعد المحدد لانعقادها وجب على مجلس الإدارة تحديد موعد جديد خلال ثلاثة أيام وإخطار الأعضاء بهذا الموعد وفقاً لنص المادة (٢٤) من هذا النظام وإبلاغ الجهة الإدارية المختصة بالموعد الجديد وذلك قبل موعد الانعقاد بـ٦ لا تقل عن أسبوعين .

على أنه لا يجوز بأى حال إجراء أي تعديل في جدول أعمال الجمعية العمومية أو أسماء المرشحين لمجلس الإدارة .

ماده ٣٢ - إذا اجتمعت الجمعية العمومية فعلاً وحالت أسباب دون الانتهاء من جدول الأعمال اعتبر الاجتماع مستمراً وتؤجل الجلسة إلى موعد آخر تحدده الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة مع الالتزام بالإجراءات الواردة في المادة السابقة ، وتعتبر القرارات التي اتخذت قبل التأجيل صحيحة ونافذة .

ماده ٣٣ - مع مراعاة الأحكام التي تشترط أغلبية خاصة لا يؤثر في صحة القرارات التي تصدر من الجمعية العمومية نقص عدد الأعضاء الحاضرين عن العدد الذي بدأ به الاجتماع صحياً ما لم يقل عدد الحاضرين وقت التصويت عن ربع الأعضاء الذين بدأ بهم الاجتماع .

ماده ٣٤ - لا يجوز لعضو الجمعية العمومية حضور اجتماعها أو الاشتراك في التصويت فيها إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو إنها دعوى أو نزاع بينه وبين المركز ، وكذلك كلما كانت له مصلحة شخصية تتعلق بالموضوع المعروض ، وذلك فيما عدا انتخاب مجلس الإدارة .

ماده ٣٥ - يجوز دعوة الجمعية العمومية لاجتمعات غير عادية بنا ، على طلب مسبب من الجهة الإدارية المختصة أو مجلس الإدارة أو ربع عدد الأعضاء الذين لهم حق حضورها . وإنما لم يقم مجلس الإدارة بدعوتها بنا ، على طلب هذه الجهات خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب جاز للجهة الإدارية المختصة أن تتولى دعوتها على نفقة المركز .

ماده ٣٦ - تكون اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية صحيحة بحضور الأغلبية المئوية للجمعيات العمومية العادية المتضمن جدول أعمالها انتخاب مجلس الإدارة وفقا لما هو مشار إليه في المادة (٢٧) من هذا النظام .

ماده ٣٧ - تحتخص الجمعية العمومية غير العادية بما يلى :

(أ) إسقاط العضوية عن كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين ، وذلك بمراعاة نص المادة (٢٧) من هذا النظام ، واختيار مجلس إدارة جديد في حالة إسقاط العضوية عن كل مجلس الإدارة ، أو شغل المراكز الشاغرة في مجلس الإدارة في حالة إسقاط العضوية عن بعض أعضائه . وفي جميع الحالات يتم الانتخاب في ذات جلسة الإسقاط ، وذلك للمدة الباقية لمجلس الإدارة .

(ب) إبطال قرار أو أكثر من قرارات مجلس الإدارة .

(ج) اقتراح إدماج المركز في هيئة أخرى تشابهه في الأغراض أو اقتراح حله وذلك بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين وذلك بمراعاة نص المادة (٢٧) من هذا النظام ، ولا تنفذ الاقتراحات في هذه الحالة إلا بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة لها خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارها بها ، ويشترط أن تتضمن القرارات الصادرة باعتمادها إجراءات التنفيذ وما يتربى عليها من آثار وكذلك تعين مصف وتحديد الجهة التي تؤول إليها أموال المركز الناتجة عن التصفية .

(د) الموضوعات الأخرى ذات الطبيعة الهامة والعاجلة الواردة في جدول الأعمال .

ماده ٣٨ - مع عدم الإخلال بما جاء في هذا النظام من أحكام خاصة بالجمعية العمومية غير العادية يتبع في شأنها ذات الإجراءات التي تتبع في شأن الجمعية العمومية العادية .

ماده ٣٩ - يرأس الجمعيات العمومية للمركز رئيس مجلس إدارة المركز ، وفي حالة غيابه يرأسها نائب الرئيس ، وفي حالة غيابهما يرأس الجلسة أكبر أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين سنًا ، ويقوم مدير المركز بأعمال السكرتارية ، وفي حالة غيابه يختار مجلس الإدارة من يقوم بهذا العمل .

ماده ٤٠ - يجب إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بصورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع على الأكثر ، ويجب أن يكون أصل المحضر موقعاً عليه من رئيس الاجتماع ومدير المركز إضافة إلى رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات والفرز في حالة وجود بند انتخاب .

ماده ٤١ - يتعين على الأعضاء العاملين عدم التخلف عن حضور الجمعية العمومية للمركز وفي حالة التخلف عن الحضور يلزم العضو المتخلف بسداد مبلغ مماثل لقيمة تجديد الاشتراك السنوي يحصل مع رسم الاشتراك السنوي اللاحق على عقد الجمعية العمومية ويوضح ذلك في خطابات الدعوة لحضور الجمعية العمومية والإعلان عنها داخل المركز .

ماده ٤٢ - لرئيس الجهة الإدارية المختصة إعلان بطلان أي قرار تصدره الجمعية العمومية بالمخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له أو لهذا النظام .

للمركز أن يتظلم للوزير المختص من القرار المذكور خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه به .

ويجوز للمركز الطعن في قرار الوزير أمام محكمة القضاء الإداري بدون مصروفات خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره برفض التظلم أو من تاريخ انقضائه مدة الخمسة عشر يوماً المذكورة في الفقرة السابقة .

وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال .

الباب الرابع

مجلس الإدارة

(الفصل الأول)

إجراءات وشروط الترشيح / التشكيل

مادة ٤٣ - إجراءات الترشح لمجلس الإدارة :

يقدم المرشح بطلب باسم مدير المركز مرفقاً به استماراة بيانات مستوفاة يتم سحبها من المركز ، ويسلم الطلب والاستماراة لإدارة المركز بإيصال استلام مختوم بخاتم المركز ، على أن يسدد مبلغاً وقدره :

عشرون جنيهاً إذا كان عدد أعضاء المركز أقل من ألف عضو عامل .

ثلاثون جنيهاً إذا كان عدد أعضاء المركز من ألف عضو إلى أقل من ألفى عضو عامل .

أربعون جنيهاً إذا كان عدد أعضاء المركز ألفى عضو إلى أقل من أربعة آلاف عضو عامل .

خمسون جنيهاً إذا كان عدد أعضاء المركز يزيد على أربعة آلاف عضو عامل .

وذلك للمساهمة في مصروفات العملية الانتخابية على ألا يرد هذا المبلغ في جميع الأحوال .

مادة ٤٤ - يجب أن يتوافر في المرشح الشروط التالية :

١ - أن يكون المرشح مصرى الجنسية متمتعاً بكامل أهليته القانونية وحقوقه المدنية والسياسية .

٢ - أن يكون من الأعضاء العاملين ومضت على عضويته العاملة سنتان على الأقل فيما عدا مراكز الشباب حديثة التأسيس التي لم ينقض على تأسيسها هذه المدة .

٣ - ألا يقل سنه عن ٢٠ سنة وقت تقديم طلب الترشح .

٤ - أن يكون حاصلاً على مؤهل متوسط على الأقل .

٥ - أن يكون مسدداً للاشتراكات المستحقة عليه قبل غلق باب الترشح .

٦ - أن يكون حسن السمعة محمود السيرة لم تصدر ضده أية أحكام نهائية في جنائية أو جنحة بعقوبة مقيدة للحرية .

- ٧ - أن يكون مقيماً بصفة دائمة بالمدينة أو القرية الواقع في دائرتها المركز .
- ٨ - ألا يكون قد سبق إسقاط عضويته من مجلس إدارة إحدى الهيئات الخاصة بالشباب والرياضة ما لم تزل أسباب ذلك .
- ٩ - ألا يكون من العاملين في الجهة الإدارية المختصة المنوط بها تنفيذ القانون ولا تتحتله في الهيئة الواقعة في دائرة اختصاص عملها .

مادة ٤٥ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة مركزى شباب كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالمركز أو بأى هيئة شبابية أو رياضية بأجر .

مادة ٤٦ - يحظر على أعضاء مجلس الإدارة والعاملين بالمركز أو أقاربهم حتى الدرجة الرابعة التقدم بالذات أو بالوساطة بعطاءات أو عروض لشراء أو بيع أو تأجير أو توريد أصناف أو القيام بأية أعمال تتعلق بالمركز .

ويسرى هذا الحظر على الأقارب بالصاهرة حتى الدرجة الرابعة .

مادة ٤٧ - يتولى شئون المركز مجلس إدارة يشكل من :

أولاً :

رئيس .

نائب رئيس .

أمين صندوق .

ثلاثة أعضاء على أن يكون من بينهم اثنان على الأقل من الشباب تحت سن ٣٠ سنة عند فتح باب الترشيح .

ويتم انتخابهم جميعاً بعرفة الجمعية العمومية بالطريق السري المباشر ، وإذا لم يرشح أحد عن الشباب يصدر الوزير المختص قراراً باستكمال العدد .

ثانياً - ثلاثة أعضاء من ذوى الخبرة يصدر بتعيينهم قرار من الوزير المختص على أن يكون من بينهم امرأة إذا لم تسفر عملية الانتخاب عن فوز إحداهم ، ويكون لهؤلاء الأعضاء كافة حقوق العضوية .

يشترط في الأعضاء المعينين الثلاثة أن يكونوا من بين القيادات الإشرافية المتخصصة العاملة في إحدى الجهات المحلية الآتية :

(التعليم - الصحة - الثقافة - الإعلام - الأوقاف والأزهر - الزراعة - الشئون الاجتماعية) ، ويكون جميع أعضاء المجلس مسئولين بالتضامن عن كافة أعماله طبقاً للقانون واللوائح المنظمة له .

(الفصل الثاني)

اختصاصات واجتماعات مجلس الإدارة

مادة ٤٨ - يباشر مجلس الإدارة الاختصاصات والمسئوليات الآتية :

- (١) تولى شئون المركز ووضع النظم واللوائح الازمة لتنظيم شئونه من النواحي المالية والإدارية والفنية وإصدار التعليمات والقرارات التي تضمن حسن سير العمل بالمركز ومراقبة تنفيذها ، ومع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية ، يكون كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والمدير والجهاز الإداري للمركز مسؤولاً عن القرارات التي يصدرها إذا كان من شأنها الإضرار بمصالح المركز أو أمواله .
- (٢) توفير الفرص للأعضاء لتأدية نشاطهم الرياضي والاجتماعي على أكمل وجه وتنفيذ الخطة المقررة والعناية بتنظيم نشاط أبناء أعضاء المركز وتوجيههم وإقامة المسابقات بينهم وغير ذلك من الأمور التي تساعده على تكوينهم تكويناً صالحاً في النواحي الرياضية والاجتماعية والثقافية والوطنية .
- (٣) البت في طلبات العضوية .
- (٤) بحث الشكاوى التي تقدم من الأعضاء أو ضدتهم والفصل فيها وتوقيع الجزاءات طبقاً للوائح التي تعدل لهذا الغرض في حدود أحكام هذا النظام .
- (٥) تكوين اللجان الدائمة أو المؤقتة لبحث وتنظيم شئون المركز المتنوعة من بين أعضاء المركز وأعضاء مجلس الإدارة ويجوز الاستعانة في ذلك بخبراء من خارج المركز .
- (٦) اعتماد قرارات المكتب التنفيذي .
- (٧) الموافقة على العقود والاتفاقيات التي تبرم باسم المركز ، و اختيار المصرف أو مكتب البريد الذي توضع فيه أموال المركز .
- (٨) دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية وتنفيذ قراراتها .
- (٩) وضع التقرير السنوي لنواحي الأنشطة المتنوعة للمركز وعرضه على الجمعية العمومية ، واعداد الميزانية والحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية وضع مشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة تمهيداً لعرضها على الجمعية العمومية .

(١٠) تعيين العاملين والمتخصصين في الشئون الشبابية والرياضية بالمركز وتحديد مرتباً لهم ومكافآتهم واتخاذ الإجراءات التأديبية قبلهم طبقاً لأحكام اللائحة التي تعدد لهذا الغرض .

(١١) البت في استقالة أعضاء المجلس .

(١٢) تعيين المدير المترفرغ للمركز بأجر تحدده الجمعية العمومية بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة ، وفي حالة عدم تعيين مجلس الإدارة لمدير متفرغ تتولى الجهة الإدارية المختصة ندب أحد العاملين بها أو من إحدى الجهات الحكومية الأخرى ل القيام بعمل المدير المتفرغ للمركز نظير مكافأة يتم تحديدها بالاتفاق مع الجهة الإدارية المختصة .

(١٣) الموافقة على مشروع الخطة السنوية المقدمة من مدير المركز لرعاية جميع المراحل السنوية من كافة النواحي في إطار السياسات والتوجيهات التي تضعها الجهة الإدارية المركزية والجهة الإدارية المختصة .

(١٤) تقسيم الأعضاء حسب المراحل السنوية إلى أسر وجماعات نشاط وتشكيل مجلس لكل مرحلة سنوية .

مادة ٤٩ - مدة مجلس الإدارة أربع سنوات من تاريخ انتخابه .

مادة ٥٠ - (أ) يجتمع مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً مرة كل شهر على الأقل وتوجه الدعوة لحضور اجتماعات المجلس من مدير المركز وترسل بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول قبل موعد الاجتماع بأسابيع على الأقل ، ويبين بالدعوة موعد الاجتماع ويرفق بها جدول أعمال الجلسة والمذكرة الخاصة بها .

(ب) يجوز دعوة مشرف النشاط بالمركز لحضور اجتماعات مجلس الإدارة لإبداء الرأي دون أن يكون لهم حق التصويت .

(ج) يجوز أن يجتمع مجلس الإدارة اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة الرئيس أو خمسة من أعضاء المجلس على الأقل ولا تتقيد هذه الدعوة بالإجراءات سالفة الذكر .

(د) لا تكون اجتماعات المجلس صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة للأعضاء فإذا لم ينكمش العدد القانوني يؤجل الاجتماع إلى موعد آخر يحدد خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع الأول ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس ، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يصدر قرار بأغلبية أقل من أربعة من الأعضاء .

(ه) يجب إبلاغ الجهة الإدارية المختصة قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل بصورة من الدعوة وموعد الاجتماع وجدول الأعمال كما يجب إبلاغها بصورة من محضر اجتماع مجلس الإدارة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع على الأكثر ، ويجب أن يكون أصل المحضر موقعاً من كافة أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين للجتماع .

ماددة ٥١ - (أ) إذا خلا منصب رئيس مجلس الإدارة يتولى نائب الرئيس اختصاصاته حتى أول اجتماع للجمعية العمومية حيث يتم شغل هذا المنصب بالانتخاب .

(ب) إذا خلا منصب نائب الرئيس أو أمين الصندوق يختار مجلس الإدارة من بين أعضائه من يقوم بعمله حتى أول اجتماع للجمعية العمومية حيث يتم شغل المنصب الحالى بالانتخاب .

(ج) إذا خلا منصب عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة يتم شغل المكان الحالى بالانتخاب فى أول جمعية عمومية .

(د) في جميع الحالات يكون شغل المناصب والأماكن الحالية للمدة الباقية لمجلس الإدارة .

(ه) يجوز الترشيح للمناصب أو الأماكن الشاغرة من يشغلون مقاعد مجلس الإدارة بشرط تقديم استقالاتهم قبل توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية التي تشتمل على بند انتخاب المقعد المختال ، ويجب أن تشتمل الدعوة في هذه الحالة على بند الانتخاب للمقاعد التي خلت في مجلس الإدارة من تقدم للترشح .

مادّة ٥٢ - إذا أصيّع عدد أعضاء مجلس الإداره لا يكفي لانعقاده صحيحاً يصدر الوزير المختص قراراً بتعيين العدد المكمل للأعضاء، مجلس الإداره من تتوافر فيهم شروط الترشيح على أن يجري انتخاب الأعضاء اللازمين لاستكمال تشكيل المجلس في أول جمعية عمومية .

مادّة ٥٣ - رئيس الجهة الإدارية المختصة إعلان بطلان أي قرار يصدره مجلس الإداره بالمخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له أو لنظام المركز أو لأية لائحة من لوائحه . وتسري بشأن التظلم من هذا القرار والطعن فيه أحكام المادة (٤٢) من هذا النظام .

(الفصل الثالث)

المكتب التنفيذي

مادّة ٥٤ - يتكون المكتب التنفيذي للمركز من :

رئيس نائب الرئيس
أمين الصندوق عضواً
ثلاثة أعضاء ينتخبهم مجلس الإداره يكون من بينهم عضو من الشباب تتحت سن ٣٠ سنة أعضاء
ويحضر المدير الاجتماعات دون أن يكون له حق التصويت وفي حالة غياب رئيس المكتب يتولى رئاسة الاجتماع أمين الصندوق .

ولا تكون اجتماعات المكتب صحيحة إلا بحضور أربعة من أعضائه على الأقل من بينهم رئيس المكتب أو أمين الصندوق وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس .

ويتعين عرض توصيات المكتب التنفيذي على مجلس الإداره في أول اجتماع له .

مادّة ٥٥ - يباشر المكتب التنفيذي الاختصاصات الآتية :

- (١) إعداد الموضوعات التي ستعرض على مجلس الإداره وإبداء الملاحظات عليها وبحث طلبات العضوية .
- (٢) متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإداره .

- (٣) بحث الموضوعات العاجلة واقتراح ما يراه من توصيات بشأنها ولا يجوز تنفيذ القرارات التي تتطلب اعتماداً مالياً إلا في حدود القواعد التي تنظمها اللائحة المالية للمركز .
(٤) اقتراح كل ما يتعلق بشئون العاملين طبقاً للائحة التي يضعها مجلس الإدارة .

(الفصل الرابع)

اختصاصات الرئيس - نائب الرئيس - أمين الصندوق

مادة ٥٦ - يباشر رئيس مجلس إدارة المركز الاختصاصات الآتية :

- (١) رئاسة اجتماعات الجمعيات العمومية ومجلس الإدارة ، ويكون له رئاسة اجتماعات اللجان الرئيسية لأوجه الأنشطة المختلفة بالمركز في حالة حضوره .
(٢) تمثيل المركز أمام القضاء وأمام الغير .
(٣) توقيع جميع العقود والاتفاقيات التي تبرم مع المركز وذلك بعد اعتمادها من مجلس الإدارة .

(٤) التوقيع مع أمين الصندوق على الشيكات .

مادة ٥٧ - يباشر نائب الرئيس الاختصاصات الآتية :

(١) رئاسة المكتب التنفيذي .

(٢) اختصاصات الرئيس في حالة غيابه .

(٣) ما يكلف به من قبل مجلس الإدارة .

مادة ٥٨ - يباشر أمين الصندوق الاختصاصات الآتية :

- (١) الإشراف على حسابات المركز ، ويعتبر المسئول عن جميع الإجراءات المالية والحسابية .
(٢) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي المتعلقة بالشئون المالية .
(٣) الإشراف على تحصيل جميع إيرادات وأموال المركز وإيداعها في المصرف أو مكتب البريد الذي به أموال المركز .
(٤) التوقيع مع الرئيس (أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس) على الشيكات بجانب توقيع المدير على أذون الصرف .
(٥) مراجعة الميزانية والحساب الختامي عن السنة المنتهية ومشروع الموازنة لسنة المقبلة بعد إعدادهما وتقديمهما لمجلس الإدارة لإقرارهما .
(٦) الإشراف على حفظ السجلات والمستندات وكل ما يتصل بالعهد ويكون مسؤولاً عن جميع البيانات التي تثبت في الدفاتر والمستندات المالية للمركز .

(٧) اعتماد صرف المرتبات والمكافآت والمصروفات على اختلاف أنواعها حسب ما هو وارد في ميزانية المركز المعتمدة طبقاً للائحة المالية .

(٨) تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الإدارة عن حالة المركز المالية لاعتماده خلال جلساته بصفة دورية ، على أن يدرج هذا التقرير ضمن محضر مجلس الإدارة وتسلم صوره منه للجهة الإدارية المختصة .

ماده ٥٩ - إذا توقف أمين الصندوق عن ممارسة اختصاصاته بدون مبرر مما يتربّب عليه تعطيل أنشطة المركز ، يقوم مجلس الإدارة باختيار أحد أعضائه للقيام باختصاصات أمين الصندوق بصفة مؤقتة وعلى الأخص التوقيع على الشيكات وأذون الصرف لتسهيل أمور المركز . ولا يعتبر هذا القرار نافذاً إلا بعد موافقة الجهة الإدارية المختصة .

(الفصل الخامس)

إدارة المركز

ماده ٦٠ - مع مراعاة ما ورد بالفقرة (١٢) من المادة (٤٨) يشترط في المدير المتفரغ للمركز ما يلى :

(أ) أن يكون حاصلاً على مؤهل عال مناسب وخبرة خمس سنوات على الأقل أو مؤهل متوسط مع خبرة لا تقل عن عشر سنوات في مجال العمل الشبابي والرياضي .

(ب) أن يكون مصرى الجنسية حسن السير والسلوك لم يسبق الحكم عليه في قضية مخلة بالشرف والأمانة بحكم نهائي أو لم يسبق فصله من أية جهة عمل أو أسقطت عضويته من أية هيئة من الهيئات الخاضعة لأحكام قانون الهيئات الشبابية والرياضية بحكم أو قرار نهائي .

(ج) الإلمام الكامل بأوجه أنشطة الهيئة والقوانين والقرارات المنظمة لعملها .

(د) ضرورة موافقة الجهة الإدارية المختصة على المدير المتفارغ المعين من قبل مجلس الإدارة .

(هـ) الالتزام بحضور الدورات التدريبية التي تنظمها الجهة الإدارية المركزية أو الجهة الإدارية المختصة .

ويحضر المدير اجتماعات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي دون أن يكون له حق التصويت ، وفي حالة غياب المدير ينتدب مجلس الإدارة من بين أعضائه من يتولى عمله في فترة غيابه ولا يجوز للمدير أن يباشر أي عمل لدى الغير مقابل أو بدون مقابل إلا بتصریح من الجهة الإدارية المختصة ، وفي جميع الأحوال ينتهي عمل المدير المعین من قبل مجلس الإدارة بانتهاء مدة مجلس الإدارة الذي عينه أباً كانت أسباب الانتهاء ، ما لم ير المجلس الجديد غير ذلك .

وإذا كان مدير المركز منتدباً من الجهة الإدارية المختصة أو أية جهة أخرى لا يجوز إنها عمله بالمركز إلا بعد العرض على الجهة الإدارية المختصة واعتماد الجهة الإدارية المركزية

مادة ٦١ - يباشر المدير المتفرغ الاختصاصات الآتية :

- (١) الإدارة اليومية للمركز من جميع النواحي .
- (٢) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- (٣) إعداد مشروع الميزانية للسنة المالية التالية بالتعاون مع أمين الصندوق وتقديمه إلى مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع سياسة وتوجيهات وقرارات الجهة الإدارية المختصة .
- (٤) إعداد مشروع خطة نشاط المركز لرعاية جميع المراحل السنوية من كافة النواحي بالاشتراك مع مشرفى النشاط وعرضها على مجلس الإدارة فى نهاية السنة المالية للمركز .
- (٥) تنفيذ خطة المركز فى جميع المجالات بالتعاون مع المشرفين المختصين .
- (٦) إعداد تقارير دورية عن أعمال المركز لعرضها على مجلس الإدارة .
- (٧) تقديم تقرير شهري وربع سنوي وسنوى عن حالة المركز وأعماله ومحازاته ومعوقات العمل على مجلس الإدارة ويرسل للجهة الإدارية المختصة بعد اعتماده من المجلس .
- (٨) الإشراف والرقابة على العاملين بالمركز والاجتماع معهم واقتراح مساعدتهم تأديبياً وعرض التقرير السنوى لهم على مجلس الإدارة .
- (٩) توجيه الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمكتب التنفيذي وأية لجان يشكلها مجلس الإدارة وتحrir المحاضر الخاصة بها وتسجيلها في الدفاتر المعدة لذلك والتوقع عليها مع رئيس الاجتماع .

- (١٠) إعداد جدول أعمال مجلس الإدارة وإدراج المسائل التي يرى الرئيس إضافتها إلى الجدول .
- (١١) حضور جلسات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي والجمعية العمومية والاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت .
- (١٢) عرض طلبات العضوية الجديدة على المكتب التنفيذي تمهيداً لعرضها على مجلس إدارة المركز بعد استيفائها .
- (١٣) التوقيع على جميع مكاتب المركز عدا المكاتب التي يرى مجلس الإدارة ضرورة توقيعها من الرئيس .
- (١٤) توجيه نظر الأعضاء إلى ما يقع منهم من مخالفات لنظام المركز ولوائحه وقرارات مجلس الإدارة وله أن يرفع الأمر إلى مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه في حالة تكرار المخالفة .
- (١٥) حفظ السلسلة المستدية للمركز حسب ما يقرره مجلس الإدارة .
- (١٦) حفظ المستندات والسجلات والأختام بعهدته في مقر المركز .
- مادة ٦٢ - يكون للمركز جهاز وظيفي يصدر بتنظيمه ومسؤولياته قرار من مجلس الإدارة بالتنسيق مع مدير المركز وموافقة الجهة الإدارية المختصة وفقاً للائحة الداخلية التي يصدرها الوزير المختص .

(الفصل السادس)

حل مجلس الإدارة وتعيين مجلس مؤقت

مادة ٦٣ - للوزير المختص أن يصدر قراراً مسبباً بحل مجلس إدارة المركز وتعيين مجلس إدارة مؤقت لمدة سنة من بين أعضاء المركز يتولى الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة ، وذلك في الأحوال الآتية :

- (١) مخالفة أحكام القانون أو النظام الأساسي لمركز الشباب أو أية لائحة من لوائح المركز أو القرارات التي تصدرها الجهة الإدارية المختصة .
- (٢) عدم تنفيذ مجلس الإدارة قرارات الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إصدارها .
- (٣) إذا لم يقم مجلس الإدارة بتنفيذ سياسة الجهة الإدارية المختصة أو توجيهاتها أو ملاحظاتها .

للوزير المختص مد المدة المذكورة في الفقرة الأولى إذا تغير اجتماع الجمعية العمومية أو لم يتكامل العدد القانوني لصحة الاجتماع ولا يجوز إصدار قرار الحل إلا بعد إخطار المركز بخطاب مسجل لإزالة أسباب المخالفات وانقضائه ثلاثة أيام من تاريخ وصول الإخطار دون أن يقوم المركز بإزالتها ، ما لم تكن لديه مبررات مقبولة ، وينشر قرار الحل في الواقع المصري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

للوزير المختص في حالة الضرورة التي لا تتحمل التأخير ولقتضيات الصالح العام أو استحالة إزالة المخالفة أن يصدر قرار الحل فوراً دون اتباع الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ولمجلس الإدارة ولكل عضو فيه حق الطعن في قرار الحل أمام محكمة القضاء الإداري وذلك خلال المواجه وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من القانون

رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥

ماده ٦٤ - على مجلس إدارة المركز والموظفين القائمين بالعمل فيه أن يبادروا إلى تسليم المجلس المؤقت بمجرد تعيينه جميع أموال المركز وسجلاته ومستنداته وموجدهاته ، ولا يخل ذلك بمسؤولياتهم طبقاً لأحكام القانون .

ماده ٦٥ - يتولى المجلس المؤقت كافة اختصاصات مجلس الإدارة ويقوم بإزالة أسباب المخالفات التي أدت إلى الحل ودعوة الجمعية العمومية للانعقاد لانتخاب مجلس الإدارة قبل انتهاء مدة .

وعلى المجلس المؤقت أن يعرض على الجمعية العمومية تقريراً مفصلاً عن حالة المركز وما قام به من أعمال خلال فترة إدارته له .

(الفصل السابع)

زوال واسقاط وإيقاف العضوية

عن أعضاء مجلس الإدارة

ماده ٦٦ - تزول العضوية عن عضو مجلس الإدارة في الحالات الآتية :

(١) الوفاة .

(٢) الاستقالة .

(٣) إذا تخلف عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة ثلاثة جلسات متتالية أو تخلف عن الحضور ست جلسات متفرقة خلال العام الواحد من مدة مجلس الإدارة.

وفي تطبيق أحكام هذا البند تعتبر الاجتماعات التي تتم خلال الشهر بثانية اجتماع واحد.

(٤) إذا صدر ضد العضو حكم نهائى فى جنائية أو جنحة بعقوبة مقيدة للحرية.

وفي جميع هذه الحالات يكون زوال العضوية بقرار من مجلس الإدارة.

مادّة ٦٧ - تسقط العضوية عن عضو مجلس الإدارة في الأحوال الآتية :

(١) إذا صدر ضده حكم تأديبى لأسباب ماسة بالشرف والكرامة.

(٢) إذا ارتكب العضو أعمالاً تمس بكرامة المركز أو الهيئات الشبابية والرياضية الأخرى وتسىء إلى سمعتها مما يجعله غير جدير بالعضوية.

وتكون إجراءات النظر في الإسقاط بناء على طلب أى من :

(أ) ثلثى أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) ربع عدد أعضاء الجمعية العمومية.

(ج) الجهة الإدارية المختصة.

وفي جميع هذه الحالات يتم إسقاط العضوية بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العمومية غير العادية - بمراعاة نص المادة (٣٧) فقرة «أ» من هذا النظام.

مادّة ٦٨ - للوزير المختص وقف نشاط عضو مجلس الإدارة في أي من الحالات الآتية :

(١) الذي ثبت مخالفته للقانون أو اللائحة لحين اتخاذ مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية غير العادية قراراً بشأنه.

(٢) الذي تم إحالته بمعرفة النيابة العامة لمحاكمته في جنائية أو جنحة لحين صدور حكم في الدعوى.

(٣) الذي يتواافق بشأنه حالة من حالات الإسقاط الواردة بنصوص هذا النظام لحين عرض أمره على الجمعية العمومية غير العادية.

ويترتب على قرار وقف نشاط العضو وقف ممارسة جميع صلاحياته المقررة قانوناً في هذا النظام.

الباب الخامس

(الفصل الأول)

تنظيم الشئون الفنية والإدارية والمالية للمركز

مادة ٦٩ - يضع مجلس الإدارة ما يراه من لواحة لتنظيم أعمال المركز الفنية والإدارية والمالية وفق اللوائح التي يصدرها الوزير المختص وعلى الأخص اللوائح التالية :

أولاً - اللائحة الداخلية :

وتتضمن ما يلى :

(١) الإشهار والتأسيس .

(٢) العضوية (أنواعها - شروطها - إجراءاتها) .

(٣) الجمعية العمومية (إجراءاتها) .

(٤) مجلس الإدارة (أسلوب العمل) .

(٥) الجهاز الوظيفي للمركز .

(٦) قواعد تشغيل العمال والموظفين .

(٧) السجلات .

(٨) أحكام عامة .

ثانياً - اللائحة المالية :

وتتضمن ما يلى :

(١) ممتلكات المركز الثابتة والمنقولة .

(٢) الاشتراكات والرسوم .

(٣) الميزانية (الإيرادات - المصاريفات - السلف المستديمة والموقعة) .

(٤) النظام المحاسبي والمجموعة الدفترية والمراقبة الداخلية .

(٥) بدل الانتقال والسفر .

(٦) المشتريات والخدمات والأعمال

(٧) المخازن .

(٨) السجلات والدفاتر .

(٩) امتيازات المركز .

(١٠) أحكام عامة .

ثالثا - دليل البرامج :

ويتضمن ما يلى :

(١) تعريف البرامج وماهيتها .

(٢) أهداف البرامج .

(٣) أنواع البرامج .

(٤) مجالات البرامج وجماعاتها .

(٥) مشرفو البرامج (المواصفات - المسؤوليات والمهام - العلاقة مع مدير المركز ومجلس الإدارة والشباب) .

(٦) الأسس التي تراعى عند وضع وتنفيذ البرامج .

(٧) وسائل وأليات تنفيذ البرامج

(٨) الخطة السنوية ومراحلها ومحورياتها

مادة ٧٠ - يعمل باللوائح التي يضعها المركز من تاريخ اعتماد الجهة الإدارية المختصة لها وأى تعديل يجرى باللوائح لا يعمل به إلا بعد اعتماد الجهة الإدارية المختصة .

(الفصل الثاني)

الشكاوى والعقوبات والجزاءات

مادة ٧١ يقدم أعضاء المركز ما لديهم من شكاوى إلى مدير المركز وعليه أن يقوم بالتحقيق فيها بعد سماع أقوال الشاكى والبت فيها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها وإبلاغ الشاكى بنتيجة التصرف فى شكواه وإذا لم يوافق العضو على تصرف المدير فى شكواه فله أن يطلب عرض الأمر على مجلس الإدارة على أن يخطر بالنتيجة عقب اجتماع المجلس بأسبوع .

ماده ٧٢ - يجب على الأعضاء احترام نظام المركز وقرارات مجلس الإدارة والتعليمات التي يضعها ، فإذا خالف عضو أحكام هذا النظام أو لوازمه أو قرارات مجلس الإدارة أو وقع منه ما يمس بنظام المركز أو حسن سمعة العضو سواء كان ذلك داخل المركز أو خارجه جاز توقيع إحدى العقوبات الآتية عليه :

(١) لفت النظر .

(٢) الإنذار .

(٣) الإيقاف عن مزاولة النشاط لمدة أقصاها ستة أشهر .

(٤) الحرمان من دخول المركز لمدة أقصاها ستة أشهر .

(٥) إسقاط العضوية نهائياً .

ماده ٧٣ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بتوقيع العقوبات الأربع الأولى المبينة في المادة السابقة بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين أما إسقاط العضوية نهائياً فيشترط في توقيعها موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الإدارة على الأقل .

ويجوز لمجلس الإدارة في حالة ما إذا احتاج الأمر إلى بعض الوقت لإتمام التحقيق مع العضو أن يتخذ قراراً بإيقافه كاجراء تحفظي احتياطي ، وعلى أن لا تتجاوز مدة الإيقاف الاحتياطي شهراً .

ماده ٧٤ - لا يجوز توقيع أي عقوبة من العقوبات الواردة في المادة (٧٢) إلا بعد سماع أقوال العضو المخالف وتحقيق دفاعه ، ويطلب من العضو الحضور للتحقيق في الشكوى المقدمة ضده بخطاب مسجل قبل ميعاد الجلسة المحددة للتحقيق بأسبوع على الأقل .

ماده ٧٥ - يجوز للعضو الصادر ضده قرار بإسقاط العضوية طبقاً لحكم المادة (٧٢) أن يلتئم من مجلس الإدارة إعادة النظر في أمره بعد سنة من تاريخ صدور القرار .

الباب السادس

أحكام عامة

ماده ٧٦ - يعمل مجلس الإدارة على خدمة المجتمع الشعابي بصفة عامة وذلك بتعاونه مع الهيئات المحلية في حدود السياسة العامة للدولة وفقاً للخطة التي تضعها وزارة الشباب والبرامج التي تقرها الجهة الإدارية المختصة .

ماده ٧٧ - لا يجوز للمركز عقد اتفاق نهائي مع أفراد أو هيئات أجنبية في الداخل أو الخارج إلا بعد الحصول على موافقة الجهة الإدارية المختصة . كما لا يجوز أن يتلقى أموالاً من أشخاص أو هيئات مقرها خارج الجمهورية أو يرسل شيئاً مما ذكر إلا بإذن الجهة الإدارية المختصة واعتماد الجهة الإدارية المركزية .

ماده ٧٨ - لا يجوز للمركز أن يقوم بإنشاء مبان أو ملاعب جديدة أو استكمال الملاعب القائمة أو إقامة أي منشآت إلا بعد الحصول على موافقة الجهة الفنية المختصة بالمحافظة الكائن بها المركز والجهة الإدارية المختصة .

ماده ٧٩ - يتعين على المركز قبل بداية كل سنة مالية تقديم خطته التنفيذية للنشاط في مختلف المجالات للجهة الإدارية المختصة وفروعها لإقرارها في المواعيد المقررة وفق سياسة الجهة الإدارية المركزية كما تشرف الجهة الإدارية المختصة وفروعها فنياً ومالياً وإدارياً على سير أعمال المركز وأنشطته ، بما يكفل معاونة المركز في تحقيق أهدافه ورسالته كما تعمل على تنظيم تبادل الانتفاع بالإمكانات المتاحة وكذا اللقاءات بينه وبين المراكز الأخرى ، وعقد الدورات التدريبية اللازمة لإعداد القادة أو صقلهم أو رفع مستواهم .

ماده ٨٠ - يجب على المسؤولين بالمركز الاهتمام بالرعاية الصحية والاجتماعية للاعبين ولا يجوز بأى حال من الأحوال اشتراك أي لاعب فى أي نشاط رياضي إلا بعد سداد الاشتراك السنوى للمركز والتحقق من لياقته الصحية ويجب التثبت من حالة اللاعبين لطبية مرة واحدة على الأقل كل عام ، ويكون لكل لاعب بطاقة صحية .

ماده ٨١ - يجب على المسئولين بالمركز دعم القيم الخلقية والدينية وينع مزاولة ألعاب الميسر بأى شكل من أشكاله أو بيع أو تقديم أو تناول مشروبات روحية أو مخدرة بالمركز ، وتعتبر مخالفه أى عضو لذلك من المخالفات الجسيمة التي تستوجب نظر مجلس الإدارة في إسقاط عضويته وفصله وفقاً لأحكام هذا النظام .

ماده ٨٢ - يعد المركز مكاناً خاصاً للأعضاء أقل من عشر سنوات تتوافر فيه وسائل التسلية والراحة لهم من كافة النواحي .

ماده ٨٣ - الأعضاء مسئولون عما يقع منهم أو من أبنائهم من تلفيات لأملاك المركز ومحترفياته ويلتزمون بدفع التعويضات المادية التي يحددها مجلس الإدارة .

ماده ٨٤ - لا يجوز لاعضاء المركز أن يوجهوا أى لوم أو توبيخ إلى موظفى المركز أو عماله ، ولهم أن يقدموا الشكوى عما صدر من أخطاء أو إهمال فى عملهم إلى مدير المركز لبحثها وعلى المدير أن يخطر العضو الشاكى بنتيجة التصرف فى هذه الشكوى خلال أسبوع من تاريخ تقديمها ، ويجوز للعضو أن يطلب رفع الأمر إلى مجلس الإدارة .

ماده ٨٥ - لا يجوز التحقيق أو توقيع الجزاءات على العاملين المنتدبين للمركز من جهات حكومية إلا بمعرفة الجهة الإدارية المنتدب منها .